

العولمة واقتصاد مدن

الفصل الرابع عشر من كتاب جغرافية الحضر : منظور عالمي

ترجمة بتصرف

أ.د. مضر خليل عمر

المقدمة

لفهم اقتصاد المدن بشكل جيد يجب تحديد مناقشتنا في إطار الظاهرة الأوسع لما بعد الحرب العالمية الثانية : إعادة هيكلة الاقتصاد عالميا . هذه العملية نفسها تتعلق ب مفهوم أكثر عمومية للعولمة (ينظر الفصل الأول). في سياق التغيير في الاقتصاد الحضري ، تعطى أهمية خاصة لعملية العولمة الاقتصادية ، فالرأسمالية هي القوة الدافعة وراء العولمة الاقتصادية ، وهذا واضح من خلال :-

١. نمو الشركات المتعددة الجنسيات وعبر الوطنية ؛
 ٢. توسيع التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر ،
 ٣. ظهور تقسيم دولي جديد للعمل (NIDL) ؛
 ٤. الحركة المعززة لرأس المال النقدي عابرة الحدود الدولية ؛
 ٥. عولمة أسواق السلع الاستهلاكية ،
 ٦. تكثيف المنافسة الاقتصادية الدولية مع صعود دول صناعية حديثة .
- على النطاق الحضري ، تتجلى العولمة الاقتصادية من جهة في صعود المدن العالمية ، وفي تراجع الصناعة وتدهور المدن الصناعية القديمة . إن فهم طبيعة الاقتصاد العالمي شرط مسبق للفهم اقتصاد المدن المتغير . نبدأ مناقشتنا في هذا الفصل من خلال تحديد مفاهيم الاقتصاد العالمي وتحديد هيكله المتغير في حقبة ما بعد الحرب . ندرس دور الشركات عبر الوطنية والدول داخل الاقتصاد العالمي ، صعود أنظمة الإنتاج الجديدة والفضاءات الصناعية كجزء من الانتقال إلى الرأسمالية المتقدمة . ثم نمو مدن العولمة وفحص النظام الحضري .

العولمة والاقتصاد العالمي

يمكننا التفريق بين اقتصاد العولمة والاقتصاد العالمي . الأخير هو الاقتصاد الذي يكون فيه تراكم رأس المال في شكل تجارة بين الشركات القائمة ، وعائدات دول قومية مختلفة في جميع أنحاء العالم ، وهذا موجودا في الغرب منذ القرن السادس عشر . اقتصاد العولمة هو الاقتصاد القادر على العمل كوحدة حقيقية على مقياس كوكبي . فقط مع ظهور المعلومات وتقنيات الاتصالات الجديدة في أواخر القرن العشرين أصبح الاقتصاد عالميا ، في المقام الأول في سياق النظام المالي الدولي .

السمات الرئيسية للعالم الرأسمالي / عولمة الاقتصاد يمكن تلخيصها بما يلي :-

١. سوق عالمية واحدة ، يكون الإنتاج فيه للتبادل وليس للاستخدام ، مع تحديد الأسعار من قبل سوق ذاتي التنظيم . يعني هذا ، أنه يمكن للمنتجين الأكثر كفاءة تقويض الآخرين وزيادة حصتهم في السوق على حساب المنتجين والأماكن الأخرى .

٢ - تؤدي الانقسامات الإقليمية بين دول الاقتصاد العالمي إلى نظام تنافس دولي حيث يسعى كل منها إلى عزل نفسه من قسوة السوق العالمية (على سبيل المثال من خلال الحواجز التجارية) أثناء محاولة تحويل السوق العالمية لصالحها (من خلال تقديم حوافز ضريبية على الصناعات القادمة) .

٣ - يتألف الاقتصاد العالمي الحديث من جوهر (يتسم بارتفاع نسبة الدخل والتكنولوجيا المتقدمة والإنتاج المتنوع) وأطراف ، يحتاج المركز الاطراف لتوفير دعم فائض نموه . العلاقات بين المحيط و النواة (المركز والاطراف) على جميع المستويات الجغرافية ، بما في ذلك ، على

سبيل المثال ، الاختلافات في مستويات الرخاء بين مدن "حزام الشمس" في جنوب إنجلترا ومدن الصناعية القديمة في شمال بريطانيا .

٤ - اتبع الاقتصاد العالمي نمطاً دورياً للنمو والركود ، تتميز دورات Kondratieff هذه بالمراحل البديلة للنمو والركود وتظهر علاقة عالية مع التغيير التكنولوجي والتأكيد على آثار التجديد والابتكار التكنولوجي . المرحلة الأولى من توسيع كوندراتييف (١٧٩٠-١٨١٥) ارتبطت بفترة الثورة الصناعية الأصلية (مع إدخال إنتاج النسيج الآلي وتحسين إنتاج الحديد) تبرز المرحلة الخامسة والأخير دور الإلكترونيات الدقيقة (في ، الحوسبة ، التحكم في العمليات الصناعية والاتصالات) في التحول الاقتصادي .

٥ - وأخيرا ، من المهم التأكيد على أن لكل جزء من العالم علاقاته الخاصة مع الاقتصاد العالمي على أساس أنماط محددة من منظومة الاقتصاد الاجتماعي التي تتألف من مجموعة استراتيجيات الإدارة ومتطلبات المهارة وهياكل الشراكة ، تنظيم العمل ، استثمارات البنية التحتية ، معايير الاستهلاك و السياسات الحكومية ، وجميع المؤسسات والترتيبات المؤسسية التي تؤثر على الإنتاج الاقتصادي والاستثمار والاستهلاك والعمالة .

الاقتصاد العالمي ما بعد الحرب

كانت نهاية الازدهار الصناعي في فترة ما بعد الحرب في أوائل السبعينيات مباشرة بأزمة رأسمالية الصناعة . حدثت صدمة للنظام عند تضاعفت أسعار البترول أربعة اضعاف في عام ١٩٧٣ واتهمت أوبك كمسبب رئيسي لانكماش الاقتصاد . كما أوضح هاميلتون (١٩٨٤) ، عدد من الاتجاهات كانت مسؤولة أيضاً عن الركود ، وهي كما يلي :

١. تباطؤ النمو الاقتصادي وانخفاض الأرباح في الدول الصناعية الأساسية التي ارتبطت بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، بانخفاض مستويات الطلب على السلع الرأسمالية (خاصة في النقل والصلب والبناء) .

٢. ارتفاع مستويات التضخم مما قلل من الأرباح وعرقل تراكم رأس المال ، مما أدى إلى زيادة الاعتماد على القطاع المصرفي والصناديق الاستثمارية . قيدت أسعار الفائدة العالية الاستثمار التكنولوجي وأعاققت القدرة التنافسية ، كما رفع التضخم تكاليف العمالة . فكانت النتيجة الصافية الكساد على نطاق واسع على حد سواء : صناعات كثيفة رأس المال (مثل الصلب ، وبناء السفن ، والمركبات) وصناعات كثيفة العمالة (مثل المنسوجات والملابس).

٣. تزايد عدم الاستقرار النقدي الدولي الذي اتخذ شكلين :-

■ التقليل أو المبالغة في تقدير أسعار الصرف نتيجة للتحول في وقت مبكر من السبعينيات من أسعار الصرف الثابتة إلى أسعار الصرف العائمة ، ففي البلاد التي كانت عملاتها أقل من قيمتها الحقيقية (مثل ألمانيا واليابان) والصناعية تم تحفيز الإنتاج من خلال زيادة الطلب على الصادرات ، بينما في تلك البلدان التي بها عملات مبالغ فيها (مثل منتجي النفط والغاز مثل النرويج والمملكة المتحدة) أدى فقدان القدرة التنافسية الدولية إلى اختراق الواردات و ما يترتب على ذلك من انخفاض في قدرة الصناعة المحلية ؛

■ المديونية بين NICS وبعض البلدان النامية نتيجة الاقتراض الهائل من فوائض «النفط» لدول أوبك . حفز هذا البلدان المدينة لزيادة الصادرات من السلع المصنعة الرخيصة إلى تلك المناطق من أجل الحصول على النقد الأجنبي اللازم . زاد هذا من الضغط التنافسي على القطاعات كثيفة العمالة في الاقتصاديات الأساسية .

٤. نمو القيم الاجتماعية الجديدة المتعلقة بالرفاه الاجتماعي وحماية البيئة زيادة التكاليف الصناعية التي ساهمت في زيادة العبء الضريبي لكل من المنتجين والمستهلكين .

٥. إدخال الابتكارات التكنولوجية كاستجابة لتضخم الطاقة ، فأدت تكاليف العمالة إلى انخفاض الطلب في بعض القطاعات الصناعية التقليدية . فمثلا، أدت التصميمات الموفرة للطاقة في النقل إلى تقليل الطلب على الفولاذ ، بينما أدت الابتكارات في الإلكترونيات الدقيقة انخفاض الطلب على المنتجات الكهروميكانيكية .

٦. التقلبات السياسية (على سبيل المثال في الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا) التي خفضت مجال الأعمال المستقرة وقيدت التجارة العالمية .

٧- أدت حدة المنافسة الدولية فترة ما بعد الحرب الى تحرير التجارة ، وانتشار التصنيع في المحيط ، وعدوانية دور الحكومات في بطاقات NIC ، وركود الأسواق العالمية بعد عام ١٩٧٠. وكان الأثر الصافي لهذه الاتجاهات هو الشروع في عملية إعادة التنظيم الصناعي و التغيير الهيكلي الذي يشير إلى الانتقال من الرأسمالية الصناعية إلى ما بعد الصناعية أو الرأسمالية المتقدمة (بدلاً من ذلك يوصف بأنه الانتقال من الرابع إلى الخامس من دورة كوندراييف).

الشركات عبر الوطنية والدولة في الاقتصاد العالمي

الشركات عبر الوطنية هي الجهات الفاعلة الرئيسية في الاقتصاد العالمي لما بعد الصناعة ، حيث يتم توجيه الاستثمار والإنتاج على أساس عالمي مع مراعاة محدودة فقط للحدود الوطنية . وبحلول أوائل التسعينات ، كان هناك ٣٧٠٠٠ شركة عبر وطنية تضم أكثر من ١٧٠,٠٠٠ فرعا أجنبية . يمثل هذا المجمع من الشركات أكثر من ٢ مليار دولار أمريكي وبلغ إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر ٥,٥ مليار دولار أمريكي في المبيعات العالمية . بحلول عام ١٩٩٩ كان هناك ٦٠ ألف شركة عبر وطنية في جميع أنحاء العالم ، مع ٥٠٠ ألف شركة أجنبية تابعة . تسيطر أكبر ١٠٠ شركة والشركات عبر الوطنية غير المالية على ١٥ % من الأصول الأجنبية العالمية وتمثل ٢٢ % من إجمالي المبيعات العالمية لجميع الشركات عبر الوطنية . القوة الاقتصادية لبعض الشركات عبر الوطنية الفردية تفوق مثلها في العديد من الدول القومية . من أكبر ثمانين منظمة اقتصادية في العالم ، ثلاثون (٤٣ %) من الشركات عبر الوطنية ، وجميعها لها مكاتب رئيسية في الولايات المتحدة أو اليابان أو أوروبا . تعد الشركات عبر الوطنية جهات فاعلة رئيسية في الاقتصاد العالمي .

تتجلى القوة الاقتصادية والسياسية للشركات عبر الوطنية مكانيا في إنشاء مناطق تجهيز الصادرات في دول العالم الثالث . ضمن هذه الجيوب تستفيد الشركات عبر الوطنية من تكاليف الأجور المنخفضة ، والامتيازات الضريبية الحكومية ، والتحرر في كثير من الأحيان من تشريعات العمل . مناطق تجهيز الصادرات هي مراكز تصنيع تعتمد على العمل والتي تنطوي على استيراد المواد الخام وتصدير منتجات المصانع . أكثر من تسعين دولة أنشأت مناطق تجهيز الصادرات بنهاية القرن العشرين استجابة لمشاكل المديونية الأجنبية و وسيلة فعالة من حيث التكلفة لبدء التصنيع . في حين أن معظم المواقع المشتركة كانت ساحلية ، كما هو الحال في المناطق الاقتصادية الخاصة في الصين ، و واحدة من أكبر مناطق تجهيز الصادرات تقع على طول حدود الولايات المتحدة المكسيكية (ينظر الفصل ٥) .

من سمات الاقتصاد الرأسمالي العالمي هي أن الفاعلين الاقتصاديين الرئيسيين يعملون في منطقة أكبر من تلك التي يمكن لأي كيان سياسي السيطرة عليها - المؤسسات المالية والشركات عبر الوطنية - وتتمتع بحرية المناورة القائمة على أساس هيكلي . يمكن أن تؤدي ممارسة هذه الحرية من خلال رأس مال "فوسترلوز" إلى توتر بينهما والحكومات الوطنية المقيدة إقليمياً ، وتؤدي إلى عواقب سلبية (مثل التكرار والانحدار الاقتصادي) لأماكن أقل تنافسية . من المهم أن ندرك أنه على الرغم من نمو الاقتصاد العالمي الذي قلل من قدرة الحكومات الوطنية على التحكم في اقتصادها المحلي ، لم تقضي العولمة الاقتصادية على الأهمية الاقتصادية للدولة القومية . على العكس من ذلك ، رفع القيود والاندماج العالمي المتزايد للأسواق المالية (وخسارة مناظرة الحكم الذاتي الوطني) تم الترويج لها من قبل الدول التي نالت مكسبا أكبر من "السوق الحرة" في التمويل العالمي . مشاركة الدولة في الاقتصاد العالمي واضح أيضاً في محاولات الحكومات لمساعدة شركاتها في المنافسة العالمية . لا يوجد مكان أقوى من الشراكة بين الدولة والاقتصاد كالذي تم تطويره في اليابان ، حيث تمويل البلاد الناجح للإنتاج ورأس المال المالي الذي يقوم على شراكة وثيقة بين اليابانيين كدولة (وزارة

التجارة الدولية والصناعة ، MITI) والصناعة . فالوزارة (MITI) لعبت دورا حاسما في إعادة توجيه الاقتصاد بعيدا عن الصناعات الثقيلة والإلكترونيات والسيارات والمستهلكات المعمرة الأخرى للأسواق العالمية ، بل توجيه تدفق رأس المال الياباني إلى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والبر الرئيسي في جنوب شرق آسيا . لقد غيرت العولمة الدور الاقتصادي للدولة القومية بدلاً من القضاء عليه .

أصبحت السياسات الاقتصادية التقليدية داخل حدود المنظمة الاقتصادية الوطنية غير فعالة بشكل متزايد ، حيث أن العوامل الرئيسية مثل سياسة التسويق ومعدلات الفائدة أو الابتكار التكنولوجي تعتمد بشكل كبير على الحركات العالمية . في حين أن قوة القوى العالمية للتأثير على النمو أو الترددي الحضري عميقة ، ولكنها ليست كلية القدرة . الإجراءات الاقتصادية والسياسية المتخذة على المستوى الوطني أو من قبل التجمعات الإقليمية تمكن الدول من تخفيف آثار النظام الاقتصادي العالمي .

تشكل السياسات التنظيمية والضريبية البيئات التي تجذب أو تصد المستثمرين ؛ القرارات المتعلقة بالاستثمار العام تحدد ما إذا كان سيتم إعادة بناء البنية التحتية أو عدم السماح بتدهورها ؛ سياسة المشتريات الحكومية تحفز الاقتصاد الخاص ؛ ومدفوعات التحويل الحكومية الدولية يمكن أن تمنع انهيار الاقتصاد المحلي . علاوة على ذلك ، تتجلى آثار العمليات العالمية في سياقات محلية معينة ، فهي ذات طبيعة متنوعة بين الأماكن .

أنظمة إنتاج جديدة وفضاءات صناعية جديدة

أنظمة الإنتاج المرنة لاقتصاد ما بعد الفوردية والابتكار التكنولوجي المفترض كأساس للاندفاع الخامس Kondratieff يأتيان معا في أماكن معينة أو فضاءات صناعية جديدة يشار إليها على أنها حدائق التكنولوجيا ، مدن العلوم أو تكنوبوليس . ينتج تطوير تكنوبوليس عن طريق تجميع أصناف معينة من عوامل الإنتاج المعتادة : رأس المال والعمالة والمواد الخام ، التي يجمعها بعض رجال الأعمال المؤسسين ، ويتكون من تنظيم اجتماعي معين (Castells 1996) 'organisation'. المثال الكلاسيكي هو تطوير "سيليكون فالي" في سانتا كلارا كاليفورنيا . من كونها منطقة زراعية يبلغ عدد سكانها ٣٠٠،٠٠٠ في عام ١٩٥٠ ، تم تحويل المنطقة إلى أكثر مجمعات التكنولوجيا المتطورة كثافة في العالم ، بلغ عدد سكانها ١،٢٥ مليون نسمة في ١٩٨٠ حيث كانت المواد الخام المعرفة التي تنتجها المراكز الرئيسية للابتكار مثل جامعة ستانفورد ، كالتيك أو MIT ، لقد أصبح العمل من مخرجات العلماء والمهندسين من الجامعات المحلية .

تم تجهيز رأس المال لتحمل مخاطر الاستثمار في التكنولوجيا المتقدمة الرائدة أيضاً بسبب الإنفاق المتعلق بالدفاع أو المكافآت المرتفعة المحتملة . المحفز لتنشيط عوامل الإنتاج ، ففي حالة وادي السليكون ، إطلاق حديقة ستانفورد الصناعية . أخيراً ، على مر السنين ساهمت الشبكات الاجتماعية بمختلف أنواعها في تطوير الثقافة المحلية للابتكار والدينامية التي تجذب رأس المال والقدرة العقلية من جميع أنحاء العالم وتشجع على تداول أفكار وروح المبادرة التجارية . كان التأثير المشترك هو جعل وادي السليكون بيئة ابتكار مكتفية ذاتياً لتصنيع التكنولوجيا العالية وتقديم الخدمات .

وقد بذلت محاولات لاحقة لتكرار نجاح وادي السليكون من قبل إنشاء تكنوبوليس في أجزاء أخرى من العالم ، بما في ذلك ميونيخ (ألمانيا) ، غرونوبل (فرنسا) ، كامبريدج وممر M4 إلى الغرب من لندن (إنجلترا) ، بنغالور (الهند) ، شينزن (الصين) والممر الفائق للوسائط المتعددة في ماليزيا . النهج الأكثر شمولاً هو برنامج تكنوبوليس الياباني المدبر من قبل وزارة التجارة الدولية والصناعة (MITI) ، الذي هدف إلى إنشاء ستة وعشرين مدينة جديدة للعلوم في المناطق الطرفية للبلاد ، من أجل الترويج للتقنيات الجديدة وتطوير المناطق المتخلفة .

على مستوى داخل المدن ، ركزت التجمعات الصناعية الجديدة على الأنشطة القائمة على المعرفة والمكثفة تكنولوجيا مثل رسومات الكمبيوتر والتصوير وتصميم البرمجيات وصناعات الوسائط المتعددة وكذلك "المعاد تجهيزها" من الناحية التكنولوجية ، وتم تحديد الصناعات مثل العمارة والتصميم الجرافيكي كمفتاح لمكونات "اقتصاد جديد" ناشئ داخل المدينة . تنجذب مثل هذه الشركات الى النواة الحضرية من قبل الممثل الإبداعي ، احتمال "التبعات المعرفية" بين الشركات ، وفرص التفاعل الاجتماعي عبر العمل والحياة خارج العمل ، والمرافق الثقافية والبيئية . أمثلة على الجديد تشمل فضاءات الإنتاج Telok Ayer سنغافورة ، و Multimedia Gulch في سان فرانسيسكو ، زقاق السيليكون في نيويورك والجزء الشرقي الداخلي من لندن . تختلف طبيعة الجديد من التكتلات الصناعية باختلاف السياق المحلي ويمكن أن تشمل الآثار الإيجابية العامة ما يلي :-

١. المساهمة في تجديد الاقتصاديات المحلية ، مع نمو العمالة و مخرجات عالية القيمة ،
 ٢. الحفاظ على المباني التراثية من خلال إعادة الاستخدام التكيفي ؛
 ٣. زيادة حيوية الأحياء الداخلية للمدينة ؛
 ٤. آثار ايجابية للنمو الإقليمي .
- وقد أشار النقاد إلى آثار سلبية مماثلة لتلك الناشئة من تطوير الأحياء الصناعية الثقافية (ينظر الفصل ١٦) . وتشمل هذه :-

١. خلع المجتمع بسبب التعدي المادي على الأنشطة الصناعية الجديدة.
٢. تشريد الشركات القائمة والمقيمين غير القادرين على التنافس مع عدم قدرة الصناعات القائمة على دفع إيجارات المتصاعدة ؛
٣. زيادة الاستقطاب الاجتماعي بسبب فروق الاستمرارية ونمط الحياة بين المقيمين والعمال القادمين .

التشبيط والانسلاخ

إن نمو الاقتصاد العالمي هو جزء من التحول إلى مرحلة رأسمالية متقدمة . وهذا تحول من نموذج فوريدي ما بعد الحرب ، إلى نموذج ما بعد الفورية بنظام تراكم مرن . عنصر رئيسي في هذا التحول هو توسيع قطاع الخدمات في الاقتصاد . بين ١٩٦٠ و ١٩٩٠ ارتفعت حصة قطاع الخدمات من الناتج العالمي ، مقاسة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ، من ٥٠,٦ % إلى ٦٢,٤ % . وبحلول عام ٢٠٠٠ ، ٧٠ % من الناتج في "البلدان عالية الدخل" مستمدة من قطاع الخدمات . يبدو أن هذه ظاهرة عالمية ، على الرغم من أن نطاق الثلاثية أبطأ نسبياً في البلدان النامية ، حيث الحجم الأصغر نسبياً لقطاع الخدمات ، وأوضح جزئياً ، وجود قطاع غير رسمي أكبر يلبي العديد من الوظائف التي يضطلع بها قطاع الخدمات الرسمية في الاقتصادات المتقدمة (ينظر الفصل ٢٤) . من حيث خدمات المنتجين المتقدمين أو الأعلى رتبة ، فقد أدت عمليات حضرية إلى ظهور عددا من "ممرات الخدمة الحضرية" في مناطق داخل مدن آسيا والمحيط الهادئ ، بما في ذلك المراكز في سياتل - بورتلاند ، طوكيو - كيوتو وسنغافورة - كوالالمبور .

في وقت شهدت الدول النامية نمو التصنيع (من حيث الإنتاج المطلق والنسبي والتوظيف) ، شهدت "الدول الصناعية" انخفاضا كبيرا في حصة التصنيع من إجمالي الإنتاج والعمالة . يعكس هذا جزءا كبيرا من الاتجاه لاستبدال التقسيم الدولي القديم للعمل القائم على التمايز القطاعي (مع نشاط القطاع الأساسي في الدول النامية و أعلى مراحل التصنيع ذات القيمة المضافة في الدول المتقدمة) من قبل الشركات الدولية الجديدة التي تقسم العمل على أساس فصل الوظائف (التي فيها السيطرة وحيث توجد وظائف القيادة في شبكة من المدن العالمية في الدول المتقدمة ، بينما يتفرق الإنتاج المادي بشكل متزايد على مجموعة من البلدان النامية حيث يمكن التحالف مع التكنولوجيا الجديدة بخفض تكاليف العمالة). في الآونة الأخيرة

أثرت NIDL على قطاع الاقتصاد الثالث بظاهرة "النقل إلى الخارج" حيث تنقل الشركات الوظائف البيضاء إلى الخارج .

توسع قطاع الخدمات واضح في المدن على جميع مستويات النظم الحضرية الوطنية من أولئك الذين يخدمون الأسواق المحلية والإقليمية إلى الآخرين الذين يخدمون السوق العالمية. في العديد من المدن ، ظهر جوهر اقتصادي جديد للأنشطة المصرفية والخدمات . في قلب الاقتصاد الحضري الجديد تأتي خدمات المنتجين المقدمة للشركات (مثل القانونية والمالية والإعلانية والاستشارات وخدمات المحاسبة). ومن المفارقات ، على الرغم من استخدامها تقنيات المعلومات الأكثر تقدماً ، تميل خدمات المنتجين إلى التركيز المكاني في وسط المدن الرئيسية . فعلى سبيل المثال ، أكثر من ٩٠ ٪ من الوظائف في المالية والتأمين والعقارات (FIRE) في نيو يورك تقع في مانهاتن ، وكذلك ٨٥ ٪ من وظائف خدمات الأعمال يتم تركيزها في المدن المركزية عالية التكلفة من قبل اقتصاديات التكتل التي توفرها هذه المواقع ، والاعتماد المتبادل بين الأعمال عالية التخصص ومقدمي الخدمات المبتكرة ، والرغبة في الحفاظ على روابط وثيقة مع الشركات العملية . انعكس هذا التحول القطاعي في الاقتصاد في الطبيعة المتغيرة للعمل في المجتمع الرأسمالي المتقدم .

طبيعة العمل وتقسيمه

تؤثر عمليات إزالة الصناعة على مزيج من فرص العمل المتاحة للسكان الحضر. في الأساس ، لم تتطلب الفوردية تقنيات إنتاج ضخمة وقوة عاملة متعلمة جيداً . في عصر ما بعد الفوردية ، فقط المدربين جيداً يمكن أن توفر لهم فرص العمل الجديدة . قدوم استراتيجيات الإنتاج لما بعد Fordist ، ودفع الشركات لجذب العمالة الماهرة يخلق تقسيمًا جديدًا لخطوط التجانس داخل القوى العاملة . فالنواة تضم موظفين متعددي المهارة والمدربين تدريباً جيداً في أجور عالية وأمنة بشكل معقول ، في حين أن القوى العاملة الطرفية هي الأكثر عرضة للتسريح في أوقات الانكماش الاقتصادي . من حيث سوق العمل يشير هذا إلى فجوة متزايدة بين ما وقد أشار (Drucker 1993) إلى عمال المعرفة والآخرين . تقسيم العمل وفقاً "للوضع المهني" (على أساس المعايير التعليمية و المؤهلات المهنية) هو الشكل الرئيسي لتجزئة سوق العمل .

تشمل التقسيمات المهمة للعمل في مجتمع ما بعد الصناعة الآتي :-

١. العمل بدوام كامل مقابل العمل المؤقت . على الرغم من أن العمل المؤقت يمكن أن يكون طوعي الاستجابة لمطالب الأنشطة المتنافسة (مثل العمل المنزلي من قبل الإناث) ، غالباً ما يكون غير إرادي ، ينشأ بسبب:-

■ محاولات أصحاب العمل لتطوير قوة عمل "مرنة" وخفض التكاليف عن طريق الدفع وتخفيض أجور العمال المؤقتين وتجنب الضمان الصحي والتقاعد وغيرها من الفوائد المرتبطة بالعقود الدائمة ؛

■ مستويات الأجور المنخفضة في العمل بدوام جزئي ، الأمر الذي يتطلب من الناس ممارسة أكثر من وظيفة واحدة . في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٩٤ ، ٧ ملايين شخص (٦ ٪ من القوة العاملة) تشغل ١٥ مليون وظيفة .

٢. الجنس. الفكرة "التقليدية" للعمل المأجور كعالم الرجل والمنزل مكان للمرأة قد انقلب بسبب نمو العمالة النسائية الذي ترافق مع تراجع الصناعة وظهور اقتصاد قائم على الخدمة . في المملكة المتحدة شكلت النساء ٣٨ ٪ من القوة العاملة في عام ١٩٧٢ و ٥٠ ٪ في عام ١٩٩٦ . وبحلول التاريخ الأخير ، كانت ٧٠ ٪ من النساء في سن العمل يشاركن في الإجراءات الرسمية في سوق العمل .

بالرغم من التحرك نحو معادلة النشاط الاقتصادي بين الذكور والإناث ، لا تزال تجربة معظم النساء في العمل من الناحية النوعية تختلف عن معظم الرجال . وينعكس هذا في :

■ مشاركة أعلى في العمل بدوام جزئي . وبحلول عام ١٩٩٥ ، كان العمل بدوام جزئي ٢٧% من جميع الوظائف المسجلة رسمياً في المملكة المتحدة ، حيث تشغل النساء ٨٠% ؛

■ تركيز النساء في بعض القطاعات الصناعية مثل قطاع الخدمات ؛

■ فروق الدخل التي يمكن تفسيرها جزئياً بتركيز الإناث فيها العمالة بدوام جزئي . حتى في العمل بدوام كامل ، ومع ذلك ، النساء في المتوسط ، تتلقى ٧٥% من أجر الموظف ، على الرغم من أن هذا يعكس الاختلاف في جزء منه دور العمل الإضافي في بعض القطاعات .

٣. الفضاء. التقسيم المكاني لأسواق العمل واضح في فجوة الوظائف داخل المدينة "حيث تميل الأسر الفقيرة ذات المهارات المنخفضة إلى أن تكون راسخة في الأحياء السكنية ، البعيدة عن مناطق نمو الوظائف في الضواحي . تفسير ذلك "عدم التطابق المكاني" . السمات الشخصية ، مثل مستوى المؤهلات ، إلى جانب النقص في الوظائف المناسبة في المنطقة المحلية هي عوامل رئيسية . آخر العوامل تشمل احتكاك المسافة مع ضعف وسائل النقل العام ، و التمييز العنصري حيث ساهم في الانقسام المكاني للعمل (ينظر الفصل ١٥).

البطالة

أكبر تقسيم في سوق العمل هو ذلك بين العاملين و العاطلين عن العمل . إعادة الهيكلة الاقتصادية ((التصنيع ، الثلاثية والأتمتة في كل من التصنيع والخدمات ، والطلب على العمالة الماهرة ، "تأنيث" أسواق العمل ومتطلبات "المرونة" في مرحلة ما بعد الصناعة ممارسات العمل)) ساهمت جميعها في نمو البطالة وطويلة الأمد منها خاصة .

منذ منتصف السبعينيات أصبحت البطالة طويلة الأمد سمة لمعظم المجتمعات الرأسمالية ، عادة ما يكون العديد من العاطلين عن العمل لفترات طويلة شبه مهرة أو غير مهرة . خلال الثمانينات برزت بطالة الشباب كمشكلة رائدة ، مع صفوف العاطلين عن العمل على المدى الطويل متضخمة من قبل تاركي الدراسة . في غلاسكو ، بحلول عام ١٩٨٧ ، ٥٤% من الذكور عاطلين عن العمل و ٣٩% من الإناث عاطلات عن العمل منذ أكثر من عام ، بينما كانت النسبة ١٦% من لم يعمل من الذكور عاطلين عن العمل و ٦% من الإناث عاطلات لمدة تزيد عن خمس سنوات . وفي الوقت نفسه ، بلغت مستويات البطالة بين الشباب ٧٣% للذكور و ٥٢% للإناث تحت سن ٢٥ سنة . استمرت هذه الاتجاهات لتمييز الاقتصاد الحضري خلال العقد الأخير من القرن العشرين . للمكانية الاجتماعية أثر واضح على البطالة في البيئات الحضرية المحرومة مثل عقارات كيركبي في ليفربول ، حيث سوق العمل المحلي غير قادر على نحو متزايد على توفير وظائف بأعداد كافية للباحثين عنها ويمزقها الاستقطاب المتزايد في الأجر وشروط العمل المتاح (Meegan 1989).

معلومات

لم يكن النمو في التوظيف في قطاع الخدمات كافياً لتعويض فقدان الوظائف في التصنيع . بالإضافة إلى نوع العمل المطلوب في العديد من قطاعات الخدمة (بدوام جزئي ، مؤقت وإناث) لا يتناسب مع قدرات الذكور الزائدة من عمال التصنيع . تنظيم الصناعات التحويلية المتبقية لديها أيضاً تغيرات ، مع نمو في إنتاج الدفعة الصغيرة ، و تميز التغيرات العالية والسريعة في عملية الإنتاج . وقد أدى هذا إلى مزيد من التعاقد من الباطن وزيادة في دوام جزئي والعمل المؤقت وعلى أساس القطعة والعمل المنزلي . في هذه الظروف ، قد يقل أصحاب العمل من تكاليفهم عن طريق التحايل في استحقاقات الموظفين والنقابات العمالية وحتى الحاجة إلى توفير مكان عمل . ظهر الإن "قطاع تصنيع منخفض المستوى" هو مثال على

الطابع غير الرسمي شائعاً في مدن العالم الثالث ولكنه يتجلى بشكل متزايد في البلدان المتقدمة في شيكاغو ، يعتمد "الاقتصاد الطارئ" في المدينة على المرونة والوقت القصير والمؤقت . اتسعت فرص العمل خلال التسعينات مع توفر فرص عمل آمنة بأجر لائق ، وقد رفض ذلك في بعض أحياء المدينة الداخلية ، من قبل أرباب العمل المحليين الرئيسيين والوكالات المؤقتة (السائدة و "الخلفية") المتخصصين في وضع العمل اليومي من خلال شبكة قاعات التوظيف حيث يجتمع العمال المحتملين كل يوم ، كمكونات في "نظام العمالة غير المستقرة" .

تشمل الأشكال الأخرى للنشاط الاقتصادي غير الرسمي في المجتمعات الصناعية ما يلي:

١. الاقتصاد المحلي أو الأسري ، الذي ينتج السلع والخدمات في المقام الأول للاستهلاك الخاص ، الذي يمثل الجزء الأكبر منه رعاية الأطفال وخدمات رعاية الكبار المعالين ؛
٢. الجوار أو اقتصاد المساعدة المتبادلة الذي يتم فيه تبادل السلع والخدمات على أساس غير تجاري أو غير مالي داخل مجتمع محلي ؛
٣. الثقافة البديلة أو المضادة التي تتكون كشكل من أشكال الاقتصاد الاجتماعي (مثل الأميش أو النظام القديم Mennonites) على أساس رفض قيم المجتمع السائد ؛
٤. الاقتصاد الجوفي أو الخفي أو الأسود ، الذي يتضمن أنشطة غير مشروعة ، إبداعية إمساك الدفاتر لغرض التهرب من دفع الضرائب والعمل غير المسجل .

التغيير الحضري

يظهر تأثير النظام الاقتصادي العالمي في التمييز بين المدن كونها نظم حكم ذاتي (والذي كان موجوداً في أوروبا في العصور الوسطى قبل تطوير اقتصاد قائم على التجارة المسوقة للسلع) والظروف الحالية ، التي تتأثر بموجبها تنمية المدينة إلى درجة كبيرة بالقوى الخارجة عن سيطرتها . واليوم ، قرارات الاستثمار من قبل المديرين في شركة عبر وطنية مقرها في إحدى "مدن القيادة" للاقتصاد العالمي ، حيث يمكن للنظام أن يكون له تأثير مباشر على رفاهية الأسر التي تعيش على جوانب مختلفة من العالم . من أجل مواجهة هذه القوى ، يجب على المدن أن تسعى لوضع نفسها ، وبشكل متزايد ، للتنافس في المجتمع العالمي . الحقيقة أن المدن تختلف اختلافاً كبيراً في قدرتها على مواجهة التحدي الذي تفرضه العولمة ، ينعكس ذلك في المدى الذي يمكن لكل واحدة أن تشكل أو تتفاعل ببساطة مع القوى العالمية . هذه التحدي حاد بشكل خاص للمدن الصناعية القديمة التي زرع استقرارها من قبل عملية إعادة الهيكلة الاقتصادية ، التي تسارعت منذ أوائل السبعينيات كجزء من الانتقال إلى الرأسمالية المتقدمة .

يمكن توضيح التأثير الحضري التفاضلي للعولمة بدراسة (١) ظهور المدينة العالمية ، و (٢) مشاكل التدهور الاقتصادي التي تعاني منها المدن الصناعية القديمة .

المدينة العالمية

لقد ساعدت التغييرات الهيكلية التي حدثت داخل الاقتصاد العالمي إعادة ترتيب الأهمية النسبية للمدن حول العالم . بعض "مدن العالم" لديها القدرة لتصبح نقاط قيادة وسيطرة رئيسية للرأسمالية العالمية . مثل هذه المراكز لا تتميز بحجم سكانها (كما هو الحال في المدن الكبرى) ، أو وضعها كعواصم لبلدان كبيرة ، ولكن حسب مدى قوتها الاقتصادية . استندت محاولة مبكرة لتعريف مدن العالم بواسطة Hall (1966) على الفرضية أن "هناك مدناً معينة رائعة ، فيها نصيب غير متناسب من أكبر المدن في العالم حيث يتم إجراء الأعمال الهامة" . بالنسبة للقاعدة ، تعمل هذه المدن كمراكز رئيسية للسلطة السياسية ومقاعد وطنية ومؤسسات دولية يكون عملها الرئيسي مع الحكومة ، بما في ذلك الهيئات المهنية ، النقابات واتحادات أصحاب العمل ومقار الشركات . رائعة أيضاً الموانئ والمحاور الرئيسية للمطارات والمراكز

المصرفية والمالية الرائدة والمواقع الثقافية . على هذا الأساس ، قدر هول كل من : لندن وباريس وراوندستاد وراين رور وموسكو ونيويورك وطوكيو كمدن عالمية .

استخدم (1985) Braudel مصطلح "مدينة العالم" للدلالة على مركز "اقتصاديات العالم" المحددة ؛ يرى روس وتراشت مدن العالم كونها " موقع المرتفعات المؤسسية لتخصيص الموارد في جميع أنحاء العالم " ، بينما شركة Feagin تراها "دبابيس الكوتر التي تسيطر على النظام الاقتصادي الرأسمالي معا " . الأسس الاقتصادية لهذه التعاريف واضحة . مدن العالم هي الأماكن التي يتم فيها ومنها تنظيم الأعمال والتمويل والتجارة العالمية . لكن المدينة العالمية تتميز أيضًا بسمات اجتماعية وثقافية مميزة . حدد فريدمان "التسلسل الهرمي للمدن العالمية" من ثلاثين مركزًا ، تم تحديد كل منها من حيث دورها كمركز مالي وتصنيع ونقل رئيسي ، موقع لمقرات الشركات عبر الوطنية ، و وجود عددا من المؤسسات الدولية ، ومعدل نمو خدمات الأعمال ، وحجم السكان . فإدرك ثلاثة مستويات رئيسية من مدن العالم :-

1. المراكز العالمية التي تضم العديد من المكاتب الرئيسية والفرعية والإقليمية مكاتب المقار الرئيسية للشركات والبنوك التي تمثل معظم التجارة الدولية ، نيويورك ولندن وطوكيو ؛
2. مراكز المناطق التي لديها مكاتب الشركات بمختلف أنواعها والتي تعد كروابط مهمة مع نظام الأعمال الدولي ، باريس ولوس أنجلوس ؛
3. المراكز الإقليمية التي تستضيف العديد من مكاتب الشركات والمنافذ المالية الأجنبية ولكنها ليست روابط أساسية في نظام الأعمال الدولي ، سيدني وشيكاغو.

بيفرستوك وآخرون (٢٠٠٠) قدموا قائمة مستمدة من خمسة وخمسين مدينة عالمية بالإضافة إلى ستة وستين أخرى تظهر مؤشرات تكوين مدن عالمية . على الرغم من الاختلافات في التكوين التفصيلي لقوائم "مدن العالم" ، يتفق معظم المحللين على تفوق لندن ونيويورك وطوكيو كمراكز قيادة في العالم الاقتصاد .

أنظمة الحضر عبر الوطنية

يركز مفهوم التسلسل الهرمي للمدن العالمية الانتباه على الروابط بين المدن داخل المشهد الحضري العالمي . أمثلة رئيسية لروابط المدن عبر الحدود الوطنية هي :-

1. شبكات متعددة الجنسيات من الشركات التابعة و النموذجية للصناعات الرئيسية ومقدمو خدمات المنتجين ؛
2. السوق المالي العالمي الناشئ عن تحرير الضوابط وظهور متطور للتكنولوجيا الإلكترونية والاتصالات السلكية واللاسلكية التي تسمح للتجار بالعمل وفق "الوقت الحقيقي" مهما كان موقعهم ؛
3. العدد المتزايد للروابط الاقتصادية الأقل مباشرة التي تشمل مجموعة متنوعة من مبادرات الحكومات الحضرية (مثل تعيين المدن التوأمة أو الشقيقة) ذلك بمثابة نوع من "السياسة الخارجية" من قبل المدن ومن أجلها .

السؤال الرئيسي للباحثين الحضريين هو : ما إذا كانت هذه الشبكة الغنية من الروابط بين مدن العالم تؤدي إلى تكوين نظاما حضريا عبر الوطن ؟ إذا أخذ المرء ذلك الرأي فالمدن العالمية تتنافس مع بعضها البعض بشكل أساسي على الأعمال التجارية العالمية ، ثم لا تشكل نظاما حضريا عبر الوطن . من ناحية أخرى ، إذا جادل المرء في مدن العالم ، إلى جانب المنافسة ، هي أيضا مواقع لعمليات الإنتاج عبر الوطنية مع مواقع متعددة ، ثم هناك مجال لإمكانية "منهجية ديناميكية" ملزمة لهذه المدن . من الأفضل ملاحظة هذا المبدأ في سياق نظام المالية العالمي ، الذي تلعب فيه مدن العالم الرئيسية الثلاث : نيويورك وطوكيو ولندن دورا مختلفا في سلسلة من العمليات التي يمكن عدها تمويلا ل "سلسلة الإنتاج" .

كانت طوكيو في منتصف الثمانينات المصدر الرئيسي لـ المواد الخام المعروفة بالمال ، بينما كانت نيويورك مركز المعالجة الرائد من خلال اختراع مجموعة من الأدوات المالية الجديدة (مثل عملة اليورو السندات والعقود الآجلة لأسعار الفائدة) تم تحويل الأموال إلى

"منتجات" تهدف إلى تعظيم العائد على الاستثمار . من ناحية أخرى ، كانت لندن سوقاً رئيسياً مع سوق دولية واسعة النطاق قادرة على تركيز كميات صغيرة من رأس المال المتاح في عدد كبير من الأسواق المالية الأصغر حول العالم . على أساس هذا فهذه المدن لا تتنافس مع بعضها البعض ببساطة بالعمل نفسه ، ولكنها تمثل نظاماً اقتصادياً حضرياً يعتمد على ثلاثة أنواع متميزة من النظم الحضرية عبر الوطنية في شكل "مجموعات تعاونية" برزت على نطاق إقليمي ، كما هو الحال في منطقة دلتا نهر اللؤلؤ في هونغ كونغ ، و مثلث سنغافورة - جوهور رياو (سيجورا).

إمكانية مثل هذا النظام الحضري عبر الوطني ، على أساس العلاقات عبر الوطنية بين المراكز التجارية والمالية الرائدة ، يثير تساؤلات حول طبيعة الروابط بين مدن العالم وأنظمتها الحضرية الوطنية . على الرغم من أن المدن جزءاً لا يتجزأ من اقتصاديات مناطقهم ، التي هي مواقع استراتيجية في العالم ، فالإقتصاد يميل ، جزئياً ، إلى الانفصال عن مناطقهم المحلية . قد يؤدي هذا إلى نمو عدم المساواة بين المدن المدمجة في التسلسل الهرمي الحضري العالمي وتلك خارج النظام ، والتي قد تصبح أكثر محيطية (هامشية).

لقد كان لعملية العولمة الاقتصادية تأثيراً ملحوظاً على اقتصاديات معظم الدول المتقدمة ، وليس أقلها على اقتصاد الفضاء في المملكة المتحدة . الازدهار الذي لا مثيل له من الطفرة الطويلة بعد الحرب (١٩٤٥-١٩٧٣) ، حفز رئيس الوزراء المحافظ هارولد ماكميلان ليعلن لشعب بريطانيا أنه "لم يكن جيداً أبداً" . بين أوائل الخمسينيات وأوائل السبعينيات تضاعفت إنتاجية العمل و تضاعفت الأجور الحقيقية على الأقل . أسرع معدلات النمو كانت في الصناعات الجديدة : الهندسة الكهربائية وتصنيع المركبات والمواد الكيميائية والمنتجات البترولية . وكان انتشار قواعد الاستهلاك شاملاً ، وزيادة الدخل وتوسيع المنزل والتصدير ، والطلب على السلع الاستهلاكية المعيارية الجديدة (مثل السيارات والتلفزيون والثلاجات) أدى إلى اعتماد أساليب إنتاج خط التجميع الشامل ونمو كبيراً ، غالباً ما تكون شركات متعددة الفروع ومتعددة المناطق قادرة على استغلال وفورات الحجم من خلال توسيع الأسواق .

رافق التوسع في التصنيع نمو في نطاق إنتاج الخدمات الشخصية والتجارية والعامية . في أعلى نقطة في أوائل الخمسينيات من القرن الماضي ، سجلت بريطانيا فائضاً في تجارة التصنيع يعادل ١٠ % من الناتج المحلي الإجمالي . كان ازدهار الاقتصاد بحيث أن النمو السريع ، يرتفع وكذا العمالة الكاملة مجتمعة لإخفاء مشاكل الصناعات القديمة : لبناء السفن والفحم والحديد والصلب والهندسة الثقيلة . بحلول عام ١٩٦٠ حصة بريطانيا من فقد انخفض إجمالي الصادرات العالمية من ٢٥,٥ % عام ١٩٥٠ إلى ١٦,٥ % - وقد توقع المزيد من الانخفاض في القدرة التنافسية الدولية للبلاد إلى ٩,٧ % عام ١٩٧٩ . لقد أصبح اختراق الواردات استنزافاً كبيراً لميزان المدفوعات في القطاعات التي هيمنت عليها المنتجات المحلية خلال الخمسينيات (مثل السلع المعمرة). بحلول أوائل السبعينيات كان من الواضح أن الطفرة التي أعقبت الحرب تقترب من النهاية . كان لهذا عواقب جوهريّة على الاقتصاد البريطاني والمدن البريطانية .

تفكيك التصنيع

كما لاحظنا ، واحدة من أبرز ميزات الانتقال إلى مواقع متقدمة في الرأسمالية هي التصنيع السريع والمكثف . ثم تبعه انخفاض نسبي (مع نمو التصنيع أقل من قطاع الخدمات) ، تلاه انخفاض مطلق في التصنيع . بين ١٩٦٦ و ١٩٧٦ أكثر من مليون وظيفة اختفت من التصنيع ، من حيث القيمة الصافية خسارة ١٣ % . في وست ميدلاندز صافي الخسارة من وظائف التصنيع بين ١٩٧٨ و ١٩٨١ تقدر بما يقرب من ربع جميع العمالة الصناعية في المنطقة ، وساعدت في إعادة تعريف المنطقة التي كانت مزدهرة في السابق كجزء من الصدا البريطاني . كوفنتري وحدها خسرت ، بين عامي ١٩٧٨ و ١٩٨٢ ، (٣٩٢٨٦) وظيفة تصنيع (٣٩ % من الإجمالي) . كانت شدة فقدان الوظائف في ويست ميدلاندز في جزء منها بسبب

الطبيعة المتكاملة للاقتصاد المحلي التي تركز على الصناعات المعدنية والسيارات التي تعرضت خلال الستينيات والسبعينيات لمنافسة خارجية مكثفة .

كان العامل المساهم الآخر أن السياسات الاقتصادية الوطنية في أوائل الثمانينات ، على أساس السوق الحرة والفلسفة المضادة للتدخل ، فشلت في التخفيف (ويمكن القول تفاقم) آثار الركود وعدم القدرة على المنافسة في هذا القطاع والقطاعات الأخرى في الصناعة البريطانية . بحلول عام ١٩٩٣ شكلت الصناعات التحويلية ١٨ % فقط من الوظائف في المملكة المتحدة ، مقارنة بنسبة ٣٨ % عام ١٩٧١ . وقد تم الشعور بحدة مشاكل التصنيع في بريطانيا في المناطق الطرفية من كلايسايد وتينيسايد ، وفي لانكشاير ، حيث فقدت صناعة النسيج وحدها أكثر من نصف مليون وظيفة . تأثير إزالة الصناعة كان له آثارا متتالية خارج قطاع التصنيع ، على سبيل المثال ، مع الفحم تتأثر الصناعة سلبا من انخفاض الطلب من التصنيع (وكذلك من مولدات الطاقة ، ويرجع ذلك جزئيا إلى قرار الحكومة استبدال النفط والغاز أرخص الإمدادات من أجل تقليل تكاليف الطاقة للصناعة التحويلية). آثارا مماثلة من ذوي الخبرة في Ruhr45 الألمانية وحزام التصنيع القديم في الشمال الشرقي الولايات المتحدة الأمريكية .

التقسيم

يمثل نمو قطاع الخدمات الوجه الآخر للعملة ، حيث تم انشاء أكثر من مليون وظيفة بين عامي ١٩٧١ و ١٩٨٨ في مجالات مثل البحث والتطوير والتسويق والتمويل والتأمين (يشار إليها مجتمعة بخدمات المنتجين) ؛ النقل والاتصالات (خدمات التوزيع) ؛ الخدمات الترفيهية والشخصية (خدمات المستهلك)؛ وإدارة الحكومة المركزية والمحلية (الخدمات العامة). النمو العمالة في قطاع الخدمات ، لم يكن كافيا لإلغاء خسارة فرص العمل في التصنيع . توفر الأدلة من المدن الفردية بتوضيح بياني لانخفاض العمالة غير الخدمية . في اضطراب كلايسايد ، انخفض التوظيف في الصناعات التحويلية من ٣٨٧٠٠٠ في عام ١٩٦١ إلى ١٨٧٠٠٠ في عام ١٩٨١ . في مدينة جلاسكو ، انهارت العمالة في التصنيع تقريبا ٢٢٧٠٠٠ في عام ١٩٦١ إلى ٨٧،٦٥١ في عام ١٩٨١ (٦١،٤ %) و ٤٨٧٨٢ بحلول عام ١٩٩١ (٤٤،٣ %) في غلاسكو ، بين عامي ١٩٨١ و ١٩٩١ ، في حين ألغى التصنيع ٣٨٨٦٩ وظيفة ، قطاع الخدمات زيادة العمالة بمقدار ٢٧٩٥ فقط . لا تتناسب وظائف قطاع الخدمات الجديدة بالضرورة مع مهارات عمال التصنيع ، فكانت النتيجة ارتفاع البطالة .

في غلاسكو في عام ١٩٩٣ ، كان ٤٠،٢٦١ من الذكور و ١٠٧٧٥ من الإناث عاطلين عن العمل؛ وكان ٤٦ % من الذكور و ٣١ % من الإناث عاطلين عن العمل أكثر من عام ، بينما كان ٩ % من الذكور و ٥ % من الإناث عاطل عن العمل لأكثر من خمس سنوات . بشكل ملحوظ ، بطالة الشباب (تتراوح أعمارهم بين ١٦-٢٥ سنة) يمثلون ٢٨ % من الذكور و ٤٤ % من الإناث . تكررت هذه الاتجاهات في جميع مدن المقاطعات البريطانية الكبرى بعد بداية الركود في منتصف السبعينيات .

واحدة من العوامل الرئيسية الكامنة وراء فقدان العمالة في المناطق الحضرية على مدى العقود الأخيرة ، تدويل النشاط الاقتصادي كما سعت الشركات الخاصة للاستجابة للمنافسة الشديدة في ركود الأسواق من خلال توسيع نطاق أنشطتها الوظيفية (من خلال التكامل الرأسي والأفقي) وجغرافيا (عبر التقسيم الدولي الجديد للعمل) . وقد أنتج هذا مفارقة تخصصية كبيرة حيث السجل المحلي الضعيف لرأس المال الصناعي البريطاني في فترة سنوات ما بعد الحرب على النقيض من النمو الكبير الذي حدث في عدد الشركات البريطانية المتعددة الجنسيات ذات المصالح الاستثمارية والتجارية الواسعة في الخارج . بوسطة ١٩٧٠ أصبحت أكبر ١٠٠ شركة تصنيع بريطانية متعددة الجنسيات على الرغم من أن هذه الاستثمارات في الخارج سهلت اختراق الأسواق الخارجية ، فإن النقص النسبي للاستثمار المحلي من قبل القطاع الرائد لرأس المال الصناعي البريطاني كان عاملا مهما وراء فشل الصناعة البريطانية في المنافسة في

الاقتصاد العالمي . كما حدث تدويل للاقتصاد البريطاني في جزء من الاستثمار الداخلي . خلال الثمانينات في كل من التصنيع والخدمة الصناعات كان هناك اعتمادا متزايدا على الشركات المملوكة للأجانب ، وازداد اعتماد العمالة المنزلية على القرارات التي تتخذها الشركات غير البريطانية .

سياسة الدولة

كما لعبت سياسة الحكومة دوراً رئيسياً في إعادة هيكلة اقتصاد بريطانيا ، فقد تم توضيح تأثير سياسة الحكومة خلال الخمسينات والستينيات ، عندما كان هدف السياسة هو الحفاظ على استقرار الجنيه الاسترليني لتمكينه الاستمرار في العمل كعملة احتياطي دولية ووسيط رئيسي للتجارة الدولية (وبالتالي الحفاظ على الدور الدولي الرئيسي لمدينة لندن). وقد استلزم ذلك بذل الجهود لتجنب العجز في ميزان المدفوعات من أجل الحفاظ على الثقة بالجنيه الاسترليني . لأنه لا يمكن تحقيق ذلك بفرض قيود على التدفق الحر للاستثمارات الرأسمالية في الخارج ، انكششت الحكومات المتعاقبة المحلية من أجل تقليل الطلب على الواردات . في الوقت نفسه ، ضرورة المحافظة هذه حدثت من مستويات العمالة المحلية وتمويل الإنفاق الحكومي من إمكانيات تحقيق هذه السياسة ، ونتيجة لذلك شهد الاقتصاد البريطاني فترات متناوبة من السيئ والركود . لم يفشل هذا فقط في وقف التراجع على المدى الطويل في أدوار الإسترليني في النظام الدولي ولكن ، مثل فترات "الذهاب" التي أصبحت أقصر و "التوقف" لفترة أطول ، فأصبح من الصعب على الشركات تحسين مستويات الاستثمار والإنتاجية والمخرجات .

عامل آخر في تفسير المشاكل الاقتصادية في بريطانيا بعد الحرب كانت القوة الدفاعية للعمالة منظمة . لجزء كبير من الفترة منظمة بشكل أفضل ، وضع العمال درجة كبيرة من السيطرة على عملية العمل ، والتي غالبا ما أدت إلى ممارسات تقييدية فيما يتعلق بتعيين الحدود ، ومستويات التوظيف ، ومعدلات العمل و العمل الإضافي وكذلك مقاومة أرضية المحل لإعادة تنظيم الإنتاج . فكانت النتيجة أن رأس المال الصناعي كان متردداً في إعادة التجهيز وإعادة الهيكلة ، وغالباً ما يفضل الاستثمار في أسواق العمل منخفضة التكلفة وغير النقابية في الخارج . التزام حكومات ما بعد الحرب بالحفاظ على العمالة الكاملة من خلال إدارة الطلب الكينزية وتوفير دولة رفاهية كبيرة كذلك عززت قوة العمل المنظم (فضلا عن كونه ، جزئيا ، انعكاسا لتلك القوة).

خلال الخمسينات والستينيات من القرن الماضي ، ساعدت ظروف النقص في العمالة النسبية في العمل لمقاومة أي تخفيضات في الأجور الحقيقية ، مما يضاعف الصعوبات راسمال الصناعة . بالإضافة إلى ذلك ، استلزم تمويل نظام رعاية الدولة زيادة في مستويات الضرائب. أثر هذا على كل من الصناعة (التي تؤثر على الربحية) والدخل المكتسب و الاستهلاك (الذي غذى التشدد النقابي والنزاعات الصناعية).

الآثار الحضرية

يعني النمو البطيء للاقتصاد أنه بحلول أواخر الستينيات كانت الدولة البريطانية محطمة بسبب أزمة العلاقات الصناعية والأزمة المالية الناشئة ، أوجدت وصفاً لـ "الانزعاج البريطاني" وفترة ما بعد ١٩٧٣ "عقد السخط" كقياس للتدهور النسبي للاقتصاد البريطاني في اسواق العالم ، حيث كانت حصة الدولة من التجارة العالمية في السلع الصناعية انخفضت من ١٠ % من حيث القيمة في عام ١٩٧٢ إلى أقل من ٧ % في عام ١٩٨٨. وكان معظم هذا الخريف نتيجة للمنافسة من اقتصاديات الشرق الأقصى التي تنمو بسرعة ، والتي تتحدى بريطانيا في مجموعة متنوعة من الصناعات التحويلية ، بما في ذلك قطاعات السيارات والمنسوجات.

كانت هناك أيضا منافسة شديدة من أوروبا واليابان . في نهاية عام ١٩٨٦ وصلت البطالة ٣,٢٥ مليون . بحلول نهاية العقد كانت بريطانيا تدير عجزا خطيرا في ميزان المدفوعات ، مع أسعار تصدير أعلى من أسعار الاقتصاديات الأوروبية . تم التعبير عن

المخاوف المتكررة من حزب العمل والمحافظين ، حول عدم القدرة التنافسية للاقتصاد البريطاني .

الكثير من عبء الركود في المدن التي احتفظت بحصة غير متناسبة من الصناعات الأكثر عرضة لمطالب متقدمة الرأسمالية . المناطق الحضرية ذات المصانع القديمة التي تستخدم تقنيات إنتاج قديمة ومع انخفاض مستويات إنتاجية العمل بشكل غير تنافسي ، تأثرت بشدة عن طريق إعادة تنظيم رأس المال بهدف مواجهة انخفاض معدلات الربح . هذه التدابير شملت ، في العديد من المناطق الحضرية ، إغلاق المصانع ونقل الإنتاج إلى مواقع أخرى ذات مدخلات عمل مخفضة . وهكذا بين عامي ١٩٦٦ و ١٩٧٤ ، كانت الخسائر بنسبة ٢٧ ٪ من العمل في التصنيع في لندن الكبرى نتيجة لنقل الشركات ، و ٤٤ ٪ كان بسبب إغلاق المصانع ، و ٢٣ ٪ بسبب فقدان العمل من قبل الشركات المتبقية ، علاوة على ذلك ، فرضت العديد من الشركات التي نجحت في مناطق داخل المدينة أنظمة ساعات عمل الطويلة ، وأجور منخفضة وظروف سيئة على القوى العاملة المستمدة من الفئات الاجتماعية القابلة للاستغلال ، بما في ذلك النساء والأقليات العرقية .

وقد صاحب فقدان الصناعة والوظائف من المناطق الحضرية الداخلية لا مركزية السكان من المناطق المركزية المكتظة إلى مواقع الضواحي ، العقارات الخارجية والمدن الجديدة . بين عامي ١٩٥١ و ١٩٨١ خسرت أكبر المدن في المتوسط ثلث سكانها . زادت آثار هذه التحولات السكانية من قبل تدفقات الهجرة ، مع المغادرة الأكثر قدرة والأثرياء والاكتفاء الذاتي عن طريق الاختيار ، وترك المسنين والشباب وذوي الدخل دون المتوسط تنتظر وصول جرافة المطور . في بعض المدن الرئيسية في بريطانيا احتل المهاجرون مساحات خالية في المناطق الداخلية . ساهمت الاتجاهات الديموغرافية والاجتماعية في تزايد الاستقطاب الاجتماعي داخل المدن البريطانية وأدى إلى اعتراف الدولة بـ "مشكلة المدينة الداخلية" ، وهي ظاهرة ستكون دراسة بالتفصيل في الفصل ١٥ .